دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: إقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

بالإشارة الى الموضوع أعلاه،

نودعكم ربطاً اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية.

للتفضل بالإطلاع وإعطائه المجرى اللازم،

بيروت

النائب

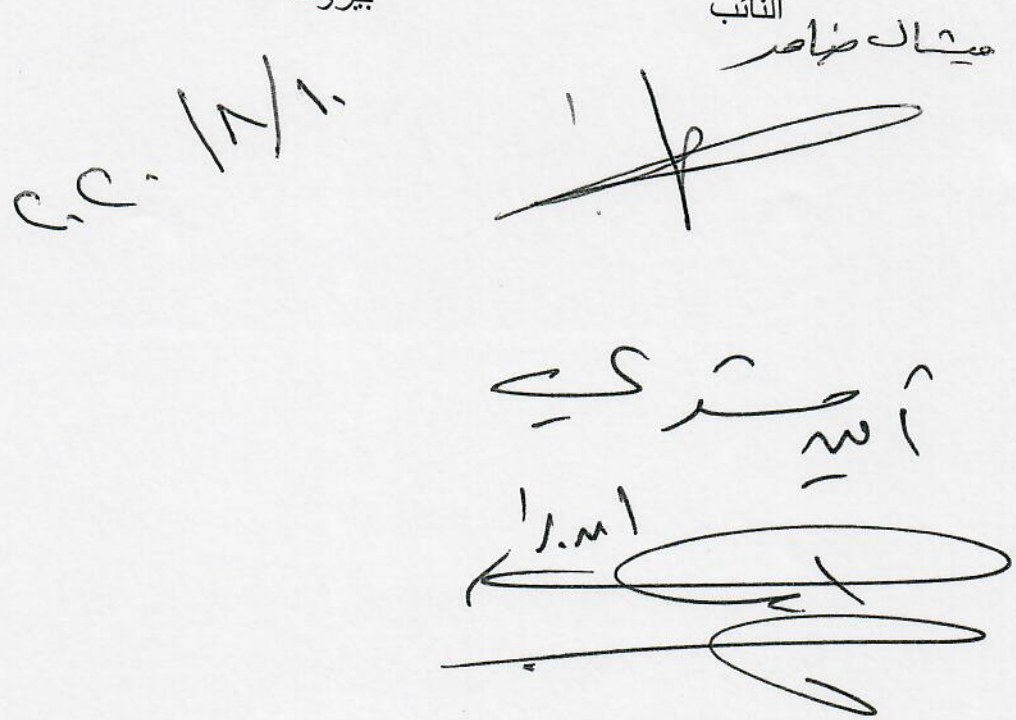

إقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

مادة وحيدة:

أولا":

1- يعلّق حكما" بين تاريخ 30 تموز 2020 و31 كانون الأول 2020 ضمنا" سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية الممنوحة لأشخاص الحقّين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق على أنواعها، سواء أكانت هذه ، المهل شكلية أو إجارئية أو امتد أثرها إلى أساس الحق.

يشمل تعليق المهل المواد الإدارية والمدنية والتجارية، كما يشمل المهل القانونية لانعقاد الهيئات العامة العائدة للنقابات والجمعيات والتعاونيات وسائر الهيئات المنبثقة عنها.

في المواد الجزائية تعلّق المهل المقررة للمدعي الشخصي أو للمدعى عليه أو للمتهم للطعن بالدفوع الشكلية وبالأحكام والقرارات النهائية, ويستفيد من هذا التعليق المسؤول بالمال والضمان فيما يختص بالقرارات القابلة للطعن منهما.

وتعود المهل المذكورة إلى السريان مجددا بانقضاء مهلة التعليق .

2- يستثنى من أحكام التعليق:

- المهل القضائية التي يتر للقاضي أن يقدرها.
- المهل الممنوحة من الادارة أو المحددة منها تبعا" لسلطتها الاستنسابية.
- مهل الاسقاط ومرور الزمن والترك واخلاء السبيل في القضايا الجزائية, على أن تبقى المهل لممارسة الحقوق الشخصية معلقة فيها.
- جميع المهل القانونية والمهل المتعلقة بانعقاد الهيئات العامة للنقابات والتعاونيات التي تمّ عقدها قبل صدور هذا القانون.

- المهل المتعلقة بشؤون العائلة من نفة ووصاية ومشاهدة وسواها.
- المهل الواردة في قانون الايجارات الصادر بتاريخ 2014/5/9 والمعدل بموجب القانون رقم 2017/2 .

3- تستمر النقابات والتعاونيات بهيئاتها العامة والتنفيذية في أعمالها لغاية انقضاء مهلة التعليق وتبقى قائمة برئيسها وأعضائها ومجالسها وهيئاتها، وتعتبر قانونية الأعمال التي تقوم بها وفقا" للأحكام المحددة في قوانينها وأنظمتها.

4- للفرقاء في الاتفاقيات والعقود أن يتنازلوا عن مفعول التعليق شرط أن يكون التنازل صريحا" وخطيا".

5- كل حكم مبرم لم يراع فيه تعليق المهل الملحوظة في هذا القانون يكون قابلا" لاعادة المحاكمة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

6- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بيروت

النائب ميشال ضاهر

الأسباب الموجبة لإقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

بما أن لبنان شهد منذ 17 تشرين الأول 2019 أحداثا" استثنائية, وبما أن انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 كان حدثا" استثنائيا" اتصف بظروفه وحيثياته بالخطير, مما حال بفعل القوة القاهرة المتأتية عنه دون ممارسة الدولة والمواطنين لحقوقهم في خلال المهل القانونية والقضائية والعقدية,

وبما أنه حالة عدم الاستقرار والمظاهرات مرشحة للمزيد من التفاقم في الأيام القادمة,

وبما أن الاصابات بفيروس كورونا تتجه الى مزيد من الارتفاع يوميا" ما أدى وسيؤدي الى تسكير البلاد وبالتالب تعطيل الحياة العامة,

وبما أن صون حقوق المواطنين وحمايتها, سبب وعلّة وجودنا في المجلس النيابي, مما أوجب تقديم اقتراح المعجل المكرر الذي يرمي إلى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية, أسوة بما حصل في أيار 2020 تبعا" للظروف المبررة في حينه,

لذلك، نتقدم من مجلسكم الكريم بإقتراح القانون المرفق، راجين منكم مناقشته وإقراره.

جانب دول رئيس مجلس النواب الموّقر

مذكرة عملاً بأحكام المادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب

(تبرير صفة الإستعجال المكرّر)

لما كنا قد أقرّينا القانون رقم 160 بتاريخ 2020/5/8 الرامي الى تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية،

ولما كانت مفاعيل هذا القانون قد انتهت بتاريخ 30 تموز 2020 ,

ولما كنا كُلّنا على علم بالظروف الأمنية، السياسية والصحية التي تمرّ بها البلاد، والتي من شأنها أن تعطل حياتنا اليومية وتشلّ عمل المؤسسات في أي وقت،

لذا، وإستدراكاً منا لما تحمله الظروف في المستقبل القريب، كان اقتراح القانون المعجّل المكرّر المرفق،

لذلك

جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من دولتكم طرح اقتراح القانون المعجّل المكرّر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها، راجين من المجلس إقراره وفقا للمواد 109، 110 و102 من النظام الداخلي لمجلس النواب.